

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني، السنة الأولى، المجموعة الأولى
مقياس مناهج البحث العلمي 2024 - 2025

س. 01 عرف المقارنة العمودية والمقارنة الأفقية، وكيف يستفيد منهما المشرع. (08 ن)

1- المقارنة العمودية: هي مقارنة تدرس حاضر ظاهرة في دولة واحدة وتقارنها مع ماضيها داخل نفس الدولة، فهي تسمح بمعرفة كيف كانت وكيف أصبحت الآن.

يستفيد المشرع من المقارنة العمودية عند صياغة القاعدة القانونية، لأنها تسمح له بالوقوف عند مراحل ومسار وأسباب التطور، مما يساعده على تعديل القاعدة القانونية وصياغتها بما يتلاءم مع تغير الظروف وتحددتها، كما أنها تمكنه من معرفة السلبات والأخطاء السابقة ليتفادها، وتبسيط الضوء على الإيجابيات ليرتقي بها.

2- المقارنة الأفقية: هي مقارنة تدرس حاضر ظاهرة في دولة معينة وتقارنها بحاضرها في غيرها من الدول الأخرى، فهي تمكن من معرفة أين نحن الآن وما يجب فعله للتطور.

يستفيد منها المشرع لأنها تساعده على تطوير تشريعه الوطني وذلك من خلال مقارنته مع النظم القانونية لدول أخرى، فيتعرف على أوجه التشابه والاختلاف من جهة، ويبدل المزيد من الجهود للحاق بالتطور من جهة أخرى. هذا ويمكنه اقتباس قوانين دول أخرى، شريطة أن يراعي النظام العام والآداب العامة، وعدم المساس بالثوابت، مع الابتعاد عن تطبيق تجارب دول أثبتت فشلها على المستوى التطبيقي.

س. 02: حدد المنهج الذي ينتقل من العام إلى الخاص، وكيف يطبقه القاضي؟ (06 ن)

المنهج الذي يتميز بالانتقال من العام إلى الخاص هو المنهج الاستنباطي (الاستدلالي، التحليلي).

تطبيقه من قبل القاضي: عمل القاضي عبارة عن عملية عقلية منطقية قياسية، ولهذا يطبق أدوات المنهج الاستنباطي من قياس، تجريب عقلي وتركيب للوصول إلى حل للنزاع المعروض أمامه. حيث يقوم بوضع مقدمة صغرى تتمثل في الوقائع، ثم الكشف عن المقدمة الكبرى المتمثلة في النص القانوني، فيسقط النص القانوني على الواقعة، فإن تماشى معها فكان ذلك الحل أو الحكم.

س. 03: لماذا يستخدم المنهج الاستقرائي في العلوم الجنائية، مدعماً إجابتك بتطبيقاته في هذا المجال. (06 ن)

يستخدم المنهج الاستقرائي في العلوم الجنائية لأنه منهج يتميز بالحركة والديناميكية والعلوم الجنائية هي الأخرى تتمتع بالحياة والحركة، وترتبط بالواقع المحسوس والسريع التطور والتغير.

من أبرز تطبيقاته في هذا المجال: طبقته المدارس الوضعية في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها. كما استخدم لأجل دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي، والعوامل الدافعة إلى الإجرام سواء كانت عوامل داخلية، أو عوامل خارجية. إلى جانب الكشف عن العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس

الجنائي، وعلم الاجتماع، والطب الشرعي...إلخ. كما ساهم في إصلاح المؤسسات العقابية، وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجزائية.

ملاحظة: الاطلاع على الأوراق، يوم الثلاثاء 03 / 06 / 2025، على الساعة 10:30، بقاعة الأساتذة المقابلة لقسم القانون الخاص.